

هل تكرر واشنطن تجربتها في أفغانستان مع تايوان

وتقوم الطائرات الصينية باستعراضات جوية أكبر وأكثر حول الجزيرة. فقد تم في الرابع من أكتوبر اكتشاف 56 طائرة تابعة لـ "جيش التحرير الشعبي"، تتضمن قاذفات وطائرات هجومية، في منطقة تحديد الهوية للدفاع الجوي، التي تغطي رقعة واسعة من بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك مناطق متنازع عليها.

ومع ذلك، فإن الأميركيين ليسوا بمنأى عن اللوم في هذا الموقف، بحسب غولشتاين الذي يرى أن الجولة الحالية من التوترات الخطيرة تعود في الحقيقة إلى "القرار الأحمق" الذي اتخذته الرئيس السابق دونالد ترامب بتلقي مكاملة هاتفيه فور انتخابه في عام 2016 من زعامة تايوان تساي إنج ون، في تحد صارخ لـ "سياسة الصين الواحدة".

التي شكلت أساس العلاقات الأميركية - الصينية منذ عام 1972. كما تم في بكن أخذ إجراءات أخرى بعين الاعتبار مثل إرسال مسؤولين رفيعي المستوى إلى الجزيرة وزيادة مبيعات الأسلحة والانتهاز من مشروع بقيمة 255 مليون دولار لبناء "مجمع جديد للماوث" في تايبيه في عام 2018 يشبه شكل السفارة، وتسيير السفن الحربية عبر مضيق تايوان.



لايل جيه غولشتاين

على واشنطن
التعلم من الحرب في
أفغانستان وفيتنام

ويرى غولشتاين أن القومية ذات الخصائص الصينية هي قوة دافعة في الظروف الحالية، ولكن هل يمكن وصف هذا الوضع بأنه حرب أهلية؟

إنه سؤال معقول بالنظر إلى أن الأوروبيين والأميركيين على حد سواء بدأوا حالياً في الإنسار إلى تايوان بوصفها "ولة"، وبغض النظر عن حقيقة أن الاسم الرسمي لجزيرة تايوان المنصوص عليه في دستورها وحتى في جوازات السفر الخاصة بها هو في الواقع جمهورية الصين وليس "جمهورية تايوان"، يمكن للمرء أن يرى العديد من المؤشرات الأخرى التي تعبر عن "القومية".

وقد درس الكثير من علماء الحضارة الصينية من الأميركيين اللغة الصينية في تايوان. وتوجد بالفعل لغة "تايوانية" مختلفة عن لغة الـ "ماندرين"، ورغم أنه من الصحيح أن هناك في تايوان بالفعل سكان أصليون ليسوا من الصينيين فهم لا يشكلون سوى أقل بقليل من 2 في المئة وهذه الثقافة مهمان بالفعل، وما علاقتهما بأزمة الولايات المتحدة في أفغانستان؟

يقول غولشتاين إنه على كل حال تعد تايوان شريكا قريبا للولايات المتحدة منذ فترة طويلة، كما أن لديها مؤهلات ديمقراطية مثيرة للإعجاب، وتقع في منطقة حساسة من الناحية الجيوسياسية بالنسبة إلى الصين. وقد بذل العديد من أصدقاء تايوان في واشنطن جهودا مضنية للإشارة إلى أن تايوان ليست مثل أفغانستان، على عكس التأكيدات الصينية.

واشنطن - أشعلت جزيرة تايوان بؤار صراع محتمل بين القوى الدولية بعد أن ارتفعت مستويات التوتر بين تايبيه المتمتعة بحكم ديمقراطي وبكين التي تكثف الضغوط العسكرية والسياسية لإجبارها على قبول السيادة الصينية، الأمر الذي يرفضه أغلب سكان الجزيرة البالغ عددهم حوالي 23 مليون نسمة.

وتعتبر الصين أن البحر الجنوبي بغالبية يقع ضمن سيادتها، وتنتظر إلى جزيرة تايوان على أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها. في المقابل تؤكد رئيسة تايوان تساي إنج ون أن بلادها ملتزمة بالدفاع عن ديمقراطيتها ضد العدوانية المتزايدة للصين، وحذرت من أن المنطقة سوف تشهد "عواقب كارثية" إذا سقطت تايوان في يد الصين.

وفي حال نشوب مواجهات بين البلدين فلن يخوضاها لوحدهما، حيث أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن مؤخرا أن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان إذا تعرضت لهجوم من جانب الصين. وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض أن أحد التشريعات الأميركية يلزم الولايات المتحدة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها.

وتسأل خبراء السياسة الخارجية طوال العامين الماضيين عما إذا كان الوضع في كابول سيئسبه حالة الفوضى التي شهدتها مدينة "سايفون" الفيتنامية (المعروفة حالياً باسم "هو تشي منه") في عام 1975.

ويقول الباحث لايل جيه غولشتاين الأستاذ المشارك في معهد الدراسات البحرية الصينية بكلية الحرب البحرية الأميركية في تقرير نشرته مجلة "ناشونال إنتريست" إن مثل هذه التساؤلات المتعلقة بالحرب التي أودت بحياة الآلاف من الأميركيين تبدو مبررة تماما، كما يمكن من خلال تطبيق الدروس المستفادة مما حدث في كل من فيتنام وأفغانستان إثبات أنها مجدية عند النظر في احتمالية تدخل الولايات المتحدة عسكريا للدفاع عن تايوان في مواجهة الصين.

ويوضح أن أسباب الفشل في كل من فيتنام وأفغانستان تعد واحدة في جوهرها بشكل أساسي، فلقد تورطت الولايات المتحدة في حرب أهلية وانتهت بها الأمر إلى الجانب الخاطئ بالنسبة إلى النزعة القومية، التي ثبت أنها تمثل قوة من المستحيل ترويضها، على الرغم من حجم التكنولوجيا العالية المعروف بها الجيش الأمريكي. وقد كان لحركة طالبان و"الجهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام" (الفيتكونغ) أيديولوجيات مختلفة تماما، وشديدة التناقض في بعض النواحي، إلا أن العامل المشترك بينهما كان الرغبة في إبعاد المتطفلين الأجانب.

ويقول الباحث الأكاديمي إن الاستراتيجيتين الأميركيين يفكرون حالياً - للأسف - في تعميق المشاركة الأميركية، الواسعة بالفعل، في حرب أهلية أخرى. وكانت صحيفة "ذا وول ستريت جورنال" كشفت في السابح من أكتوبر الجاري أن القوات الأميركية موجودة في تايوان منذ أكثر من عام، بصورة سرية.



تايوان قد تكون الخسارة القادمة لواشنطن

تمرد الميليشيات يعرقل مساعي طهران وأنقرة لإثبات نفوذهما



خسارة العامري أم هزيمة الحرس الثوري الإيراني

ولم يفعل حزب الله الكثير لمواجهة هذه التصورات عندما هدد زعيم الجماعة حسن نصرالله المسيحيين اللبنانيين بعد اندلاع القتال هذا الشهر بين الميليشيا والقوات اللبنانية، وهي حزب ماروني، على طول الخط الأخضر الذي فصل الشرق المسيحي عن بيروت الغربية المسلحة خلال الحرب الأهلية.

وحذر نصرالله من أن "الخطر الأكبر على الوجود المسيحي في لبنان هو حزب القوات اللبنانية ورئيسه"، مما أثار مخاوف من عودة العنف الطائفي.

ويلقي هذا التحذير شبهات على تأكيد إيران على أن إسلامها يحترم حقوق الأقليات بتخصيص مقاعد في برلمان البلاد للأقليات الدينية. ومن هؤلاء اليهود والأرمن والآشوريون والزرادشتيون.

وبالمثل، مُني تحالف الميليشيات الشيعة التي تدعمها إيران بخسارة كبرى في الانتخابات العراقية التي جرت هذا الشهر. وشهد تحالف الفتح، ثاني أكبر كتلة في البرلمان سابقا، تراجع عدد مقاعده من 48 إلى 17 مقعدا.

لكن إيران تعتبر أنها حققت مكسبا بعد أن الت محاولة نشطاء في الولايات المتحدة خلال شهر سبتمبر للضغط من أجل دفع العراق للاعتراف بإسرائيل إلى نتائج عكسية.

واستهدفت إيران الشهر الماضي منشآت في شمال العراق تدبرها جماعات كردية إيرانية معارضة. وتعتقد طهران أنهم جزء من الحقائق الأميركي - الإسرائيلي المسند حولها وتشمل وكلاء وعمليات سرية على حدودها العراقية والأردنية.

وباعت جهود تخفيف حدة التوتر مع أذربيجان بالفشل مع نهاية الحرب الكالامية التي ثبت أن المناورات العسكرية على جانبي الحدود لم

تدم طويلا. وبدا الرئيس الأذري إلهام علييف، الذي شجعه الدعم الإسرائيلي والتركي في حرب العام الماضي ضد أرمينيا، غير مستعد للتخفيف من حدة خطابه.

ومع بقاء إحياء البرنامج النووي موضع شك، تخشى إيران من أن تصبح أذربيجان منصة انطلاق للعمليات السرية الأميركية والإسرائيلية. وقد تعززت هذه الشكوك من خلال دعوات الخبراء في مراكز الأبحاث المحافظة في واشنطن إلى دعم الولايات المتحدة لأذربيجان، بما في ذلك عبر تقارير من معهد هيسون ومؤسسة التراث.

وحذر إيلدار محمدوف المستشار السياسي لمجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين في لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي من أن "الحكومة الأميركية يجب أن تقاوم دعوات الصقور للتورط في صراع حيث لا توجد مصلحة حيوية لها على المحك، ونبأية عن نظام يتعارض تماما مع القيم والمصالح الأميركية".

وغسيل الأموال أصبحت موضع تساؤل لدى مجموعة العمل المالي (فاتف)، وهي هيئة رقابية دولية، وتواجه قضية محكمة محتملة في الولايات المتحدة يمكن أن تزد من تشويه صورة أربوغان. كما قضت محكمة استئناف أميركية الجمعة بجواز محاكمة بنك خلق التركي الذي تملكه الدولة بتهمة مساعدة إيران في النهب من العقوبات الأميركية.

واتهم ممثلو الادعاء بنك خلق بتحويل عائدات النفط إلى ذهب ثم إلى نقد لصالح إيران وتوثيق شحنات غذائية مزيفة لتبرير تحويل عائدات النفط. كما قالوا إن البنك ساعد إيران سرا في تحويل 20 مليار دولار من الأموال الموقدة، مع غسيل ما لا يقل عن مليار دولار من خلال النظام المالي الأميركي.

وزعم بنك خلق بأنه غير منذب وجادل بأنه محصن من الملاحقة القضائية بموجب قانون حصانات السيادة الأجنبية الفيدرالي لأنه تابع لتركيا التي تتمتع بحصانة بموجب هذا القانون. وأدت القضية إلى تعقيد العلاقات الأميركية - التركية، حيث دعم أربوغان براءة بنك خلق في مذكرة عام 2018 إلى الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب.

وضعت مجموعة العمل المالي تركيا على قائمتها الرمادية الأسبوع الماضي مع دول مثل باكستان وسوريا وجنوب السودان واليمن التي قُشلت في الامتثال لمعايير المجموعة. وحذر صندوق النقد الدولي في وقت سابق من هذا العام من أن القائمة الرمادية ستؤثر على قدرة الدولة

على الاقتراض من الأسواق الدولية، وستكلفها ما يعادل 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكانت إدارة أربوغان للاقتصاد متوترة مع طرد ثلاثة من صانعي السياسة في البنك المركزي مؤخرا، وخفض سعر الفائدة بشكل أكبر من المتوقع أدى إلى انخفاض الليرة التركية، وارتفاع الأسعار، ومعدل التضخم السنوي الذي وصل الشهر الماضي إلى حوالي 20 في المئة. ولطالما اتهم أربوغان أسعار الفائدة بالتسبب في التضخم.

وخلص استطلاع للرأي العام في مايو إلى أن 56.9 في المئة من المشاركين لن يصوتوا لصالح أربوغان وأن الرئيس سيخسر في جولة الإعادة ضد اثنين من منافسيه، عمدة أنقرة منصور يافاش ونظيره في إسطنبول أكرم إمام أوغلو.

ميليشيات متמרدة

وفي إحدى الحوادث التي وقعت مؤخرا عارض هدايت نور وحيد نائب رئيس البرلمان الإندونيسي أن يطلق على شارع في جاكرتا اسم مصطفى كمال أتاتورك، الجنرال الذي تحول إلى رجل دولة واقطع تركيا الحديثة من أنقاض الإمبراطورية العثمانية. واقترح وحيد أن من الأنسب إحياء ذكرى السلاطين العثمانيين محمد الفاتح أو سليمان القانوني أو العالم الإسلامي من القرن الرابع عشر والصوفي والشاعر جلال الدين الرومي.

وينتمي وحيد إلى حزب العدالة والرفاهية المرتبط بالإخوان المسلمين وعضو مجلس إدارة رابطة العالم الإسلامي التي تديرها السعودية، وهي أحد المروجين الرئيسيين للقوة الدينية الناعمة في المملكة.

والأهم من ذلك أن نزاهة تركيا كدولة تكافح بقوة تمويل العنف السياسي

عملت طهران وأنقرة خلال العقود القليلة الماضية على توسيع نفوذهما عبر الميليشيات والجماعات الدينية المزروعة في العديد من الدول وخاصة العربية منها كالعراق ولبنان، وهما تتصارعان حول بسط السيطرة على أكبر مساحة ممكنة كقوة دينية ناعمة تقود العالم الإسلامي، لكن الحسابات الجيوسياسية تتغير من حين إلى آخر وقد ينقلب السحر على الساحر.

واشنطن - تكتسب اندر إيران وأنقرة عاما تلو الآخر قوة ونفوذًا يجعلانها تتمرد في أحيان كثيرة، وترسم لنفسها توجهات تتعارض مع الاستراتيجيات المحددة لها، فتحدث للبلدين متاعب وتكتسب غير متوقعة تضاف إلى ازمتاهما المحلية في عالم مليء بالمفاجآت الاقتصادية والسياسية.

ويقول المحلل السياسي والخبير في قضايا الشرق الأوسط جيمس دورسي إنه من المرجح أن يفكر القادة الإيرانيون في أن الوقت يتغير فيما يتعلق بخطواتهم التالية في العراق وكردستان العراق ولبنان وأذربيجان.

وينطبق نفس الشيء على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي برز كمدافع شرس عن القضايا الإسلامية ما لم يكن لذلك ثمن اقتصادي كما هو الحال مع القمع الوحشي الذي تسلطه الصين على المسلمين الأتراك. لكن صورته تشوشت بسبب مزاعم التراخي في مكافحة غسيل الأموال وسوء الإدارة الاقتصادية.



جيمس دورسي

تركيا وإيران لا تتحملان
التكسبات المتولدة
من غطرستهما

وتأتي الانتكاسات في وقت تتراجع فيه شعبية أردوغان في استطلاعات الرأي. وقد أمر خلال الأيام الماضية بطرد سفراء الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وفنلندا والدنمارك وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والترويج والسويد لدعوتهم إلى إطلاق سراح الناشط الخيري والحقوق عثمان كافالا تماشيا مع قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

توقيت حرج

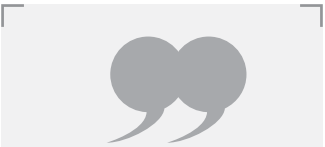
يرى دورسي أن تركيا وإيران لا تستطيعان تحمل التكسبات التي غالبا ما تكون نتيجة الغطرسة. فلكل منهما أهداف جيوسياسية ودبلوماسية واقتصادية أكبر، وهما تتنافسان مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ونهضة العلماء الإندونيسية على القوة الناعمة الدينية، إن لم يكن قيادة العالم الإسلامي.

وتكتسب هذه المنافسة أهمية إضافية في عالم يسعى فيه خصوم الشرق الأوسط إلى إدارة خلافاتهم بدلا من حلها من خلال التركيز على الاقتصاد والتجارة والمعارك الناعمة، بدلا من معارك القوة الصلبة والوكالة.

وفي إحدى الحوادث التي وقعت مؤخرا عارض هدايت نور وحيد نائب رئيس البرلمان الإندونيسي أن يطلق على شارع في جاكرتا اسم مصطفى كمال أتاتورك، الجنرال الذي تحول إلى رجل دولة واقطع تركيا الحديثة من أنقاض الإمبراطورية العثمانية. واقترح وحيد أن من الأنسب إحياء ذكرى السلاطين العثمانيين محمد الفاتح أو سليمان القانوني أو العالم الإسلامي من القرن الرابع عشر والصوفي والشاعر جلال الدين الرومي.

وينتمي وحيد إلى حزب العدالة والرفاهية المرتبط بالإخوان المسلمين وعضو مجلس إدارة رابطة العالم الإسلامي التي تديرها السعودية، وهي أحد المروجين الرئيسيين للقوة الدينية الناعمة في المملكة.

والأهم من ذلك أن نزاهة تركيا كدولة تكافح بقوة تمويل العنف السياسي



طهران قلقة من أن
منتقديها يحاصرونها، ويؤثر
ذلك على الطريقة التي تود
إيران إبراز نفسها بها



ميليشيات متמרدة

في حالة إيران يقول جيمس دورسي إن مجموعة من العوامل تعمل على تغيير ديناميكيات علاقاتها مع بعض الميليشيات العربية المتحالفة معها، الأمر الذي يدعو إلى التشكيك في التمرکز المحلي لبعض تلك الميليشيات، ويؤجج القلق في طهران من أن منتقديها يحاصرونها، ويؤثر ذلك على الطريقة التي تود إيران إبراز نفسها بها.

